

مجلة اللغة العربية وآدابها  
السنة الخامسة، العدد التاسع، خريف و شتاء ١٤٣٠-١٤٣١ هـ / ٢٠١٠-٢٠٠٩ م  
صفحة ٧٣ - ٩٣

## مصطلح التوسع في معاجم اللغة (مفهومه وحدوده)

محمد صالح شريف عسكري\*

استاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها جامعة تربيت معلم بطهران  
(تاريخ الاسلام: ٨٨/٢/١٤ ، تاريخ القبول: ٨٨/٦/٢٣)

### الخلاصة

يتناول المقال ظاهرة مصطلح التوسع أو الاتساع في اللغة وفي كلام العرب، ويتابع كيفية ورود المصطلح في مصادر الدراسات العربية، هذا المصطلح الذي تكرر ذكره على لسان علماء العربية، بعبارات مختلفة، دون أن يقترن بمفهوم جامع، أو قاعدة عامة تُبين حدوده، و مدلوله الصريح. كما تكرر الحديث عن مصطلح التوسع اللغوي، في معاجم اللغة، و ذكره المعجميون بعبارات مختلفة، ومتباينة، ومشوبة بعدم الوضوح، لا يجمعها مفهوم واحد، و لا رأي متفق. ويعنى المقال بصورة خاصة، ببيان طريقة المعجميين في التعامل مع المصطلح المذكور، و عرض مفهومه لديهم، من خلال النصوص التي تضمنت المصطلح، وبيئت مواطن العمل به، وإن تعددت وتباينت أحياناً.

### الكلمات الرئيسية:

الاتساع في اللغة، التوسع في الكلام، الانزياح اللغوي، معاجم اللغة، مصطلح.

## مقدمة

ان المقال يحاول \_ بإذن الله \_ دراسة مفهوم مصطلح التوسع اللغوي، وتقصّي مجالات العمل به، ومعرفة رأي اللغويين ومصنفي المعاجم في ذلك، يشتمل على مدخل ومبحثين، وخاتمة. عرّض المدخل مقاصد العلماء من كلمة المصطلح، ثم تناول مفهوم مصطلح التوسع أو الاتّساع لغةً واصطلاحاً. ودرس المبحث الأوّل كيفية ورود المصطلح لدى أئمّة النحو والبلاغة، أمّا المبحث الثاني فقد خصّص لدراسة المصطلح في مصادر اللغة و المعاجم. كما خصّصت الخاتمة لعرض نتائج البحث، ومحاولة عرض المفهوم العام الذي يمكن استنباطه من نصوص المعجميين، وتبيان حدوده.

جاء مصطلح الاتّساع أو التّوسّع في كلام القدامى، أحياناً وكأنّه أصل من أصول الاشتقاق، وطريقة من طرق توليد الألفاظ والكلام يلجأ إليها المتكلم، إذا أعياه استحصال المطلوب بالطرق المألوفة، كالقياس والاشتقاق من المصدر، وكانت الحاجة ماسّة للتعبير عن معنى جديد. وورد المصطلح تارةً كأنه لون من ألوان المجاز العقلي أو اللغوي، واضطرب القول في ذلك، وتردّد بين هذا وذاك أحياناً أحر، فلا يُعلّم من العبارات التي تُساق في المصادر أريد به مفهومه اللغوي العام، أم أراد به العلماء معنى خاصاً، شأنه في ذلك شأن كثير من الألفاظ العربية التي خرجت عن مفهومها اللغوي ومعناها القاموسي إلى معنى اصطلاحى كألفاظ النحو والتصريف، والمجاز وغيرها.

إذاً فما معنى مصطلح الاتّساع أو التّوسّع؟ وكيف تناوله أصحاب المعاجم؟ وهل هو لون من ألوان المجاز كما قال به بعض العلماء؟ أو هو طريق للتعبير يلجأ إليها المتكلم عند الحاجة؟ ثم ما حدود ذلك؟ وما هي الشروط التي يجب رعايتها في هذا السبيل، وهل يملك معيارية ثابتة؟

هذه أسئلة تطرح نفسها لمن يتتبع هذه الظاهرة في كلام المعجميين القدامى والمحدثين، ويرى ألواناً من العبارات المشوبة بالغموض والاضطراب.

وما من شك في أن انتشار هذا المصطلح في كتب التراث والدراسات العربية، يدلّ على أهميته وموقعه لدى علماء العربية. جاء تارةً بلفظ التوسع في اللغة أو الكلام، وتارةً بلفظ

الأتساع في لغة العرب، دون أن يقترون ذكر المصطلح في هذه المصادر في الأغلب، كما ذكرت آنفاً، بقواعد وضوابط واضحة تُبين حدود العمل به، ودائرة مفهومه. والإجابة على الأسئلة المارة الذكر تقتضي الوقوف على التعريفات التي ساقها العلماء للمصطلح.

### كلمة المصطلح:

المصطلحُ لغةً، مشتقة من (صَلَحَ) و (صَلَحَ)، ومن معانيه: ضد الفساد، و الاتفاق؛ لأنه يقال: تصالح القوم، واصطَلَحُوا، أي اتَّفَقُوا على الصُّلح.

(عجل اللغة، ص ٤١٤، اللسان، ٣٨٤/٧)

ويبدو أن العلماء أخذوا هذا المعنى اللغوي، وأسَّسوا عليه مفهوم المصطلح العربي. (١) قال الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول... وقيل الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغوي الى معنى آخر لبيان المراد» (الجرجاني، ١٩٨٧، ص ٥٠)، وقال التهانوي (ت ١١٥٨هـ): «الاصطلاح: هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص أو لمشاركتهما في أمرٍ أو مشابھتهما في وصفٍ أو غيرها.» (كتّاف... ٨٢٢/٢)

ومن هذه التعريفات نستخلص: أن المصطلح «لفظ موضوعي يُؤدّي معنى معيناً بوضوح ودقّة بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القاري أو السامع» (عبدالنور، ١٩٨٢، ص ٢٥٢)، فالغرض منه كما هو ظاهر من التعريف، ومن التناسب بينه وبين المعنى اللغوي، هو التعبير عن معنى خاص بلفظ متفق عليه لدى طائفة خاصة.

فشروط المصطلح كما يتبين من هذه التحديدات هي:

اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.

اختلاف دلالاته الجديدة عن دلالاته اللغوية الأولى.

وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابھة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.

الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد. (مطلوب، ٢٠٠٣، ص ٨).

هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر على نحو ما يحدث أحياناً في

المفردات والاساليب غير العلمية. (تمّام، ١٥٩)

ومن هنا نتقل إلى تعريف مصطلح التوسُّع أو الإِتِّسَاع في اللغة؛ لمعرفة ما إذا كانت فيه شروط المصطلح الذي عرفه علماء اللغة أم لا.

التعريف بمصطلح التوسُّع:

١\_ البعد اللغوي: التوسُّع أو الإِتِّسَاع، من مادة (وسِع):

جاء في العين (٢٠٣/٢):

«الْوَسْعُ: جِدَّةُ الرَّجْلِ، وَقُدْرَةُ ذَاتِ يَدِهِ. وَأَوْسَعَ الرَّجُلُ: إِذَا صَارَ ذَا سَعَةٍ فِي الْمَالِ، فَهُوَ مُوسِعٌ وَإِنَّهُ لَذُو سَعَةٍ فِي عَيْشِهِ. وَسَيَّرَ وَسَيَّعَ وَوَسَّعَ. وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَسَّعَتْ كُلَّ شَيْءٍ.»

وفي الصحاح (١٢٩٨/٣):

«وَسَّعَةُ الشَّيْءِ بِالْكَسْرِ يَسَّعُهُ سَعَةً. وَيُقَالُ: أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْكَ، أَيِ أَغْنَاكَ. وَالتَّوَسُّعُ: خِلَافُ

التضييق.

تقول: وَسَّعْتُ الشَّيْءَ فَاتَّسَعَ وَاسْتَوْسَعَ، أَيِ صَارَ وَاسِعًا.

وجاء في اللسان (٢٩٨/١٥):

والسعة: نقيضُ الضيق، وقد وَسَّعَهُ يَسَّعُهُ وَيَسَّعُهُ سَعَةً. وَشَيْءٌ وَسَّعٌ وَأَسَّعٌ: وَاسِعٌ.

وقوله تعالى: لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ... (الزمر، ١٠).

وقال ابن فارس الرَّاظي (مقاييس... ١٠٩/٦): «الواو والسين والعين: كلمةٌ تدلُّ على خِلَافِ

الضيق والعُسْر. يُقَالُ وَسَّعَ الشَّيْءُ وَاتَّسَعَ.»

٢\_ البعد الاصطلاحي:

لم يتفق علماء العربية على تعريف جامع لمفهوم التوسُّع، حتى أولئك الذين أفردوا له باباً خاصاً، لم يخرجوا بمفهوم واحد \_ وهم قلة \_ كما يقول السيوطي (الأشباه والنظائر، ٣٥/١)، أمثال ابن رشيق (العمدة، ١١٥/٢)، وابن أبي الإصبع المصري (ص ٥٠٥)، وجلال الدين السيوطي (الأشباه... ٣٥/١).

فهذا سيويوه، وهو أقدم من استخدم فكرة التوسُّع عند شرح وتوضيح أمثلة الكتاب، لا نجد في أمثلته ما يعطينا مفهوماً واضحاً وحدوداً بيّنة عن فكرة السعة والتوسُّع في الكلام.

(الكتاب، ١٦٠/١) (٢).

ومثله ابن جني وابن فارس الرازي، فقد تناول كلٌّ منهما الفكرة ولكن لم يقدم ما يشفي الغليل، فابن جني عالجها في كتابيه: الخصائص (٢/٤٤٤)، ورسالة الاعراب (٢/١٠١)، كما عالجها ابن فارس، في كتابيه: الصحاحي (ص١٧)، والمجمل (ص٣٨٤)، لكنهما أيضاً لم يقدموا مفهوماً محدداً عن مسألة التوسُّع اللغوي، ولم يبيِّنوا حدود العمل به، وإن كانت الفكرة عند ابن جني أكثر وضوحاً. و الأمر نفسه عند غيرهما من علماء العربية الذين تناولوا هذه الظاهرة اللغوية من زوايا أخرى، أمثال محمد بن القاسم الأنباري (الاضداد ٨)، وضياء الدين بن الأثير (الثلث السائر، ٢/٧٨).

أمَّا أصحاب المعاجم، فهم أيضاً لم يتحدَّثوا عن قاعدة عامة مُطرَّدة لفكرة التوسُّع، بالرغم من وُرودها في مواطن عديدة من كلامهم وشروحهم، وهي كثيرة (٣).

المبحث الأول: مصطلح التوسُّع عند أئمة النحو والصرف والبلاغة

تمهيد:

تجدر الإشارة هنا إلى أن أوَّل مَنْ فتح باب الحديث، في التوسُّع اللغوي من علماء العربية، هو العالم الفذ سيبويه (ت ١٨٠هـ)، صاحب الكتاب في النحو، ثم تبعه أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، فَصَّلَ القول فيه، وضرب له الأمثال، في كتابه الخصائص، حتى أصبح الخصائص وكتاب سيبويه مصدرًا للقول في فكرة التوسُّع اللغوي، عند مَنْ جاء بعدهما، أمثال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وضياء الدين بن الأثير (٦٣٨هـ)، وغيرهما.

— مصطلح التوسُّع لدى سيبويه: وردت في كتاب سيبويه مشتقات عديدة من جذر هذا المصطلح منها: (توسع — يتسع — سعة — على السعة — اتسع — يتوسعون).

لقد استخدم سيبويه فكرة التوسُّع في أبواب عديدة من الكتاب، وقد كفانا مشقة البحث في الكتاب، الدكتور العبيدي بكتابه القِيم (التوسُّع في كتاب سيبويه) (ص ٤١، فما بعد) (٤)، فلا نقف عنده طويلاً ألا بقدر الاستئناس بطريقة تعامله مع المصطلح، وإليك بعض أمثلة الكتاب: يقول سيبويه: وتقول: مُطِرَ اللَّيْلَ والنهارَ، على الظرف وعلى الوجه الآخر. وإن شئت رفعت على سَعَةِ الكلام (الكتاب، ١/١٦٠).

ويقول أيضاً: وتقول على هذا الحدِّ: سَرَقْتُ اللَّيْلَةَ أهلَ الدارِ، فنجري اللَّيْلَةَ على الفعل في سَعَةِ الكلام، كما قال: صيّد عليه يومان، ووُلِدَ له سِتُونٌ عاماً. فاللفظُ يجري على قوله: هذا

معطي زيدٍ درهماً، وأنما هو في الليلة، وصيّدَ عليه في اليومين، غير أنّهم أوقفوا الفعلَ عليه لسعة الكلام... (نفسه، ١٧٦/١).

و في باب آخر (نفسه، ٢١١/١) يورد سيبويه أمثلة عديدة، جاءت على الاتّساع، منها: «ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْغَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا} (يوسف، ٨٢) إنّما يريد: أهل القرية، فاختصّر، وعجّل الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا» (نفسه).

ومثله: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} (سبا، ٣٣)، وإنّما المعنى: بَلْ مَكْرُكُمْ في الليل والنهار. وقال عزّ وجلّ: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ،} (البقرة، ١٧٧) وإنّما هو: ولكنّ البرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ واليوم الآخر. (نفسه).

ويلاحظ في هذه الأمثلة أنّ المصطلح رغم تعدد وروده في الكتاب «لم يكن واضح المعالم والحدود» (العبيدي، ٢١٢)، كما يلاحظ في الأمثلة نفسها، وغيرها أنّ سيبويه «كان يعبر عن بعض الأساليب المجازية بلفظ (السعة) و (سعة الكلام) تارة، والاتّساع والتوسّع تارة أخرى، والذي لا يبعد مفهومها في عرف البلاغيين كثيراً عن مصطلح المجاز الا من حيث العموم والخصوص، بل ربّما يرادفه في التحليل أحياناً» (العبيدي، ١٢٣).

— لدى ابن جني:

تحدث ابن جني عن فكرة التوسّع، وتكرّرت عنده مشتقات مصطلح الاتّساع أو التوسّع في (باب في فرق بين الحقيقة و المجاز) (الخصائص، ٢/٤٤٤)، وفي أبواب أخرى (٥)، من كتابه الخصائص، دون أن يشفع كلامه بمفهوم عام يبين حدود المصطلح. فقال: «الحقيقة: ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضد ذلك...، وإنّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتّساع، والتوكيد، والتشبيه».

ثم قال: «فمن ذلك قول النبي (ص) في الفرس: هو بحرٌ. فالمعاني الثلاثة موجودة فيه. أمّا الاتّساع فلأنّه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجواد ونحوها البحر، حتّى إنّه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتّساع استعمل استعمال بقية تلك الاسماء». (الخصائص، ٢/٤٤٤).

كما تناول ابن جني مصطلح التوسّع في كتابه "سر صناعة الاعراب"، وأشار فيه الى مورد من موارد استخدامه، وهو التوسّع في الأعلام (سر صناعة...، ١٠١/٢).

— ابن فارس الرازي:

وأوردَ أحمد ابن فارس الرّازي (ت ٣٩٥هـ) مصطلح التوسّع في كتابه الصحاحي (ص ١٧)، وقال: «العجم لم تتوسّع في المجاز اتّسع العرب». لكنه لم يوضح كيف ومتى يجوز التّوسّع.

\_ محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧ هـ): وقد عرض في "كتاب الأضداد" فكرة التّوسّع، ناقلاً عن قُطْرُب (ت ٢٠٦ هـ) قوله:

«إنّما أوقعت العربُ اللفظين على المعنى الواحد؛ ليدلّوا على اتّساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر؛ ليدلّوا على أن الكلام واسعٌ عندهم لا يضيق عليهم عند الخطاب والاطالة والاطناب».

\_ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ): وقد تحدّث السيوطي، عن فكرة التّوسّع في العديد من مصنّفاته. وخصّص له باباً في كتابه "الأشباه والنظائر" تحت عنوان (التّوسّع)، واكتفى فيه بنقل أقوال العلماء في الاتّساع والتّوسّع، فنقل عن ابن السراج قوله الذي قصر فيه التّوسّع على الحذف.

كما نقل أقوال علماء آخرين، أمثال ابن حيان، والفارسي، وابن عصفور، وابن مالك، وغيرهم، دون أن ينقل عنهم تعريفاً جامعاً. (الأشباه، ١/٣٥-٣٦).

وتناول السيوطي فكرة التّوسّع أيضاً في كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو)، ونقل عن العلماء أقوالهم، وحكى عن ابن جني أن «الاستحسان: دلالة ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرب من الاتّساع والتصرف» (الاقتراح، ١٨٠-١٨١).

كما نقل في كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) قول قطرب الأنف المذكور (المزهر...، ١/٤٠٠). ولم يقدم لنا في كل ذلك تعريفاً جامعاً عن التوسّع اللغوي.

ومن تحدّثوا عن فكرة التّوسّع اللغوي، من علماء البلاغة:

ابن رشيقي القيرواني (ت ٤٥٦ هـ)، وقد خصّص له باباً في كتابه العمدة (٢/١١٥)، سمّاه (باب الاتّساع)، ورأى فيه أن الاتّساع هو: «أن يقول الشاعر بيتاً فيه التناويل، فيأتي كل واحدٍ بمعنى، وإنّما يقع ذلك لإحتمال اللفظ وقوته واتّساع المعنى»، ثم ساق أمثلة من الشعر لتوضيح

رأيه، ونقل عن امريّ القيس، وأبي نواس، وأبي تمام. وتمثّل بيت امريّ القيس:

مِكْرٌ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مِعَا كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةِ السَّيْلِ مِنْ عَلِ

وذكر إختلاف الناس في تأويله. ثم قال: «ومثله قول أبي نواس:

ألا فاسقني خمراً وَقُلْ لي هي الخمرُ .....

فزعم مَنْ فسره أنه إنما قال "وقُلْ هي الخمرُ" لِيَلْتَذَّ السَّمْعُ بذكرها كما التذت العينُ برؤيتها والأنف بِسَمِّها واليدُ بلمسها والفمُ بذوقها، وأبونواس ما أظنه ذهبَ هذا المذهب، ولاسلَّك هذا الشعب، ولا أراه الا الخلاعة والعبث الذي بنى عليه القصيدة، ودليل ذلك أنه قال في تمام البيت:

..... ولا تَسْقِنِي سِرًّا إذا أمكَنَ الجهرُ»

فابن رشيقي فيما تمثل واستشهد به، من الشعر يرى في التوسُّع: أن يتحمل البيت أوجهًا من

التفسير. ولم يخرج عن هذا التوضيح. (العمدة، ١١٥/٢)

ابن الاثير: وقد تحدت ضياء الدين بن الاثير عن فكرة التوسُّع في كتابه (المثل السائر في أدب

الكاتب والشاعر) عند حديثه عن أقسام الجواز، فقال: «والذي انكشف لي بالنظر الصحيح أن الجواز ينقسم قسمين: توسُّع في الكلام وتشبيه.

والتشبيه ضربان: تشبيه تام، وتشبيه محذوف.

فالتشبيه التام: أن يُذكر المشبه والمشبه به. والتشبيه المحذوف: أن يُذكر المشبه دون المشبه

به، ويسمى (استعارة) ....

وأما التوسُّع فإنه يُذكر للتصرف في اللغة، لا لفائدة أخرى.

وإن شئت قلت. إن الجواز يتقسم إلى توسُّع في الكلام، وتشبيه، واستعارة، ولا يخرج عن

أحد هذه الأقسام الثلاثة، فأبيها وجدَّ كان مجازاً.

فإن قيل: إن التوسُّع شاملٌ لهذه الأقسام الثلاثة؛ لأن الخروجَ من الحقيقة إلى الجواز اتساعٌ في

الاستعمال...

قلتُ في الجواب: إن التوسُّع في التشبيه والاستعارة جاء ضمناً وتبعاً، وإن لم يكن هو

التوسُّع \_ السبب الموجب لاستعمالهما.

وأما القسم الآخر \_ الذي هو لا تشبيه ولا استعارة \_ فإن السبب في استعماله هو طلبُ

التوسُّع لاغير». (المثل السائر ٧١/٢)



وقال تحت عنوان: التوسّع في الكلام: «وأما القسم الذي يكونُ العدولُ فيه عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه، فذلك لا يكونُ ألاً لطلب التوسّع في الكلام، وهو سببُ صالح؛ إذ التوسّع في الكلام مَطْلُوبٌ.» (نفسه، ٧٨/٢)، ثم قال «ضرباً التوسّع: وهو ضربان: أحدهما: يردُّ على وجه الإضافة، واستعماله قبيح؛ يُعَدُّ ما بين المضاف والمضاف إليه،... ولا يَسْتَعْمِلُ هذا الضربَ من التوسّع إلا جاهلٌ باسرارِ الفصاحة والبلاغة،... وأما الضَّرب الآخر من التوسّع: فإنه يردُّ على غير وجه الإضافة، وهو حسنٌ لا عيبَ فيه.» (نفسه).

وإلى هنا لا يظهر من كلام ابن الأثير مفهوم جامع للتوسّع، ولا يفهم منه كيف ومتى يُصَارُ إلى التوسّع.

وأورد ابن الأثير أمثلة للضرب الأول منها: ... كقول أبي نواس:

بُحَّ صَوْتُ الْمَالِ مِمَّا مَنُوكَ يَشْكُو وَيَصْبِيحُ

فقول «بُحَّ صوتُ المالِ من الكلامِ النازلِ بالمرّة، ومراده من ذلك أن المالَ يَتَطَلَّمُ مِنْ إِهَاتِكَ إِيَّاهُ بِالْتَمَرِيقِ، فالعنى حَسَنٌ، والتعبير عنه قَبِيحٌ» (نفسه، ٧٩/٢)

وعن الضرب الثاني يقول: «أما الضرب الآخر من التوسّع: فإنه يرد على غير وجه الإضافة، وهو حسنٌ لا عيبَ فيه. وقد ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وللأرضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (فصلت، ١١)

فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسّع؛ لأنهما جَمَادٌ، والتُطْقُ إِذَا هُوَ لِلإِنْسَانِ لا لِلجَمَادِ، ولا مُشَارَكَةٌ هَاهُنَا بَيْنَ الْمُنْقُولِ وَالْمُنْقُولِ إِلَيْهِ.» (نفسه، ٨١/٢)

وفي هذين المثالين الذين ساقتهما، وغيرهما، يُبَيِّنُ لنا ابن الأثير ما يَحْسُنُ وما يَقْبُحُ مِنْ مواطنِ التوسّع، دون أن يَتَطَرَّقَ إلى مفهوم عام أو قاعدة مُطَرَّدة. (٤)

— عبد القاهر الجرجاني: ويتحدّث الجرجاني عن فكرة الإلتساع، في مواطن عديدة من كتابيه أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز. وعند حديثه عن الاستعارة، وأقسامها، يقول:

«ثم إنهما تنقسم أولاً قسمين: أحدهما: أن لا يكون لنقله فائدة. والثاني: أن يكون له فائدة. وأنا أبدأ بذكر غير المفيد، فإنه قصير الباع، قليل الإلتساع، ثم أتكلم على المفيد الذي هو المقصود. وموضع هذا الذي لا يفيد نقله، حيث يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسّع في أوضاع اللغة والتَّنَوُّقُ في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها،

كوضعهم للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، نحو وضع الشفة للإنسان، والمشفر للبعير، والجحفة للفرس، وما شاكل ذلك من فروق... وأما المفيد فقد بان لك باستعارته فائدة ومعنى من المعاني وغرض من الأغراض...» (أسرار البلاغة، ٢١٢-٢١٥).

و في كتاب (دلائل الإعجاز) يوضح الجرجاني فكرة التوسُّع، فيقول فيه: «اعلم أن طريق المجاز والإتساع في الذي ذكرناه قبل، أنك ذكرت الكلمة، وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردِّف له، أو شبيهه، فتحوِّزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه» (دلائل...، ٢٢٧)، ثم يسوق أمثلة عنها، فيقول: «والمثال فيه قولهم: نهارك صائمٌ، وليلك قائمٌ، ونام ليلى وتجلَّى همي، وقوله تعالى: فما رَبَّحَتْ تِجَارَتُهُمْ (البقرة/١٦)... أنت ترمي مجازاً في هذا كلِّه ولكن لا في ذوات الكلام وأنفس الألفاظ، ولكن في أحكامٍ أُجريت عليها».

ويعقب الجرجاني كلامه بقوله: «وهذا الضَّرْبُ مِنَ الْمَجَازِ عَلَى حَدِّهِ كَنْزٌ مِنْ كَنْزِ الْبَلَاغَةِ وَمَادَّةٌ الشَّاعِرِ وَالكَاتِبِ الْبَلِيعِ فِي الْإِبْدَاعِ وَالْإِحْسَانِ، وَالْإِتْسَاعِ فِي طَسْرِقِ الْبَيَانِ» (نفسه...، ٢٢٨).

— السبكي، بهاء الدين، وقد حدَّ الإتساع، في كتابه "عروس الأفراح" فقال: «هو كلُّ كلامٍ تُتَّسَعُ تَأْوِيلَاتُهُ فَتَتَفَاوَتِ الْعُقُولُ فِيهَا لِكثْرَةِ اكْتِمَالَاتِهِ لِنَكْتَةِ مَا كَفَوَاتِحِ السُّورِ»، (شروح التلخيص، عروس...، ٤/٢٤٩)، وكأنه يتفق وابن رشيق. (١١٥/٢).

و نختتمُ حديث البلاغة عن فكرة التوسُّع بكلام العلوي اليمني، صاحب (كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، الذي أوضح رايه في التوسُّع بعبارات جلية، تفوق جلاء وتحديد كلام الآخرين، كما يظهر من سياق كلامه، وإن كان حديثه لا يعطي كلَّ ما ترجوه النفس، ممَّا يقتضيه تعريف المصطلح، الذي مرَّ آنفاً. وهذا حديثه: «اعلم أن التوسُّع، اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها، واشتقاقها من السعة. وهو نقيض الضيق، فالضيقُ قصرُ الكلام على حقيقته من غير خروج عنها، والتوسُّع شاملٌ لما ذكرناه من أنواع المجازات، فإطلاق التوسُّع على ما يندرج تحته من أنواع المجاز بمنزلة إطلاق الكلمة على ما يندرج تحتها من أنواع الاسم والفعل والحرف، وهكذا اسم المجاز، فإنه شاملٌ لأنواعه من الاستعارة والكناية والتَّمثِيل، فهما سيَّان كما ترى في إفادة ما تحتهما من هذه الأنواع، وليس مختصين بنوع من المجاز دون نوع. (١٩٧/١) (٧).

## المبحث الثاني: مصطلح التوسع في معاجم اللغة

## تمهيد

تجدر الإشارة في البداية، إلى أن طائفة من المعاجم العربية، لم تذكر مصطلح التوسع أو الأتساع، أمثال: معجم العين للخليل الفراهيدي، وتهديب اللغة للأزهري، وجمهرة اللغة لابن دريد، والبحر المحيط للصاحب بن عباد، والبارع لأبي علي القالي. ولعل السبب الذي صرفهم عن العناية بهذا المصطلح، وجعلنا نفتقده، في هذه المعاجم، هو إهتمامهم بجمع مفردات اللغة، والوقوف على معاني أصول الألفاظ العربية، دون الخوض في العلاقات اللغوية التي تربط المفردات، بمعانٍ مشتركة، أو استخدامات مجازية.

أمَّا المعاجم التي عُنيت بفكرة التَّوسُّع وعَرَضَتْ مسائله بالفاظ وعبارات مختلفة، فهي:

– الصَّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، وقد وردت فيه، فكرة التَّوسُّع اللغوي، مع كلمتي (أُتْسَاع – يُتْسَع). قال الجوهري، تحت مادة (رزق، ١٤٨١/٤):

«وقد يُسَمَّى المطر رِزْقًا، وذلك قوله عزَّ وجلَّ: (ما أنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ) (الجنابية/٥)، وقال عزَّ وجلَّ: (وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ) (الذاريات، ٢٢)، وهو أُتْسَاعٌ فِي اللُّغَةِ..»

وقال تحت مادة (أخا، ٢٢٦٤/٦):

الأخُ أصله أَخَوٌ بالتحريك..؛ لأنك تقول في التثنية أخوان،.. ويجمع أيضاً على إخوان،..، وعلى إخوةٍ وأخوةٍ عن الفراء. وقد يُتْسَعُ فيه فيراد به الإثنان كقوله تعالى: (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) (النساء، ١١)

– المحكم و المحيط الأعظم، وجاء الحديث فيه عن فكرة التَّوسُّع، من خلال مفردات

(التَّوسُّع – الأتْسَاع – اتَّسَاعًا)، قال ابن سيده: تحت مادة (حي، ٣٩٥/٣):

وحيوةٌ: اسمُ رجلٍ، قلبت الياء واواً لضربٍ من التَّوسُّع وكرهيةٍ لتضعيف الياء.

وتحت مادة (سهر، ٢١٥/٤) قال:

وقالوا: ليل ساهرٌ، أي ذو سَهَرٍ، كما قالوا: ليلٌ نائمٌ، وقول النابغة:

كَمَتُّكَ لَيْلًا بِالْجُمُومِينَ سَاهِرًا      وَهَمَّيْنِ: هَمًّا مُسْتَكِنًا وَظَاهِرًا

جوز أن يكون ساهراً نعتاً لليل،... جعله ساهراً على الأتساع.

- و تحت مادة (قصد، ١٨٥/٦): نقل ابن سيده قول ابن جني ولم يزد عليه:  
 فإذا رأيت القصيدة الواحدة قد وقع عليها "القصيد" بلا هاء، فإنما ذلك لأنه وضع على  
 الواحد اسم جنس اتساعاً.  
 وتحت (عصر، ٤٢٨/١):  
 وقالوا: هذه العَصْر، على سَعَةِ الكلام، يريدون: صلاة العَصْرِ.  
 وتحت (على، ٢١٥/١):  
 و علينا أمير كقولك: عَلَيَّ مال، لأنه شيء اعتلاه، وهذا كالمثل، كما ثبت الشيء على  
 المكان كذلك يثبت هذا عليه فقد تَسَعُ هذا في الكلام.  
 و تحت (جنس، ٢٧٥/٧):  
 و قول المتكلمين: تجانس الشيطان، ليس بعربي، إنما هو توسُّع.  
 و في أساس البلاغة، دلُّ الزُّمخشري على التَّوسُّع اللغوي، بلفظة (الاتساع).  
 جاء تحت (ضول، ٣٦٠):  
 «خرج و في يده ضائلة: قوس،...، ويقال: خرج فلان بضائته، وأنه لكامل الضَّالَّة: يرادُ  
 السَّلاح كلُّه على سبيل الاتساع.»  
 \_ وفي اللسان، تحدَّث ابن منظور عن ظاهرة التوسُّع اللغوي، واستخدم للتعبير عنها  
 مفردات عديدة من مشتقات (وس ع) منها: (توسع \_ اتسعوا \_ الاتساع \_ اتساع \_  
 سعة).  
 قال تحت (رمم، ٣٢٣/٥):  
 قال ابن الأثير في تفسير حديث عليٍّ [ع]: الرُّمَّةُ، بالضم، قطعة جبل يُشَدُّ بها الأسير أو  
 القاتل الذي يُقاد إلى القصاص أي يُسَلَّم إليهم بالحبل الذي شُدَّ به تمكيناً لهم منه لئلا يَهْرُب، ثم  
 اتَّسَعوا فيه حتى قالوا أخذت الشيء برُمَّتِهِ وبزَعْبِرِهِ وبجُمَّلَتِهِ أي أخذته كله لم أدع منه شيئاً.  
 و قال تحت (أو، ٢٧٦/١):  
 وأو: حرف عطف... وتكون بمعنى بل في توسُّع الكلام.  
 و قال تحت (شجن، ٣٩/٧):

والشُّجْنَةُ والشُّجْنَةُ: الرَّجْمُ المُشْتَبِكَةُ. وفي الحديث: الرَّجْمُ شِجْنَةٌ مِنْ اللَّهِ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ  
تَقُولُ: اللَّهُمَّ صِلْ مِنْ وَصَلْتِي وَأَقْطَعْ مِنْ قَطْعِي، أَي الرَّجْمُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ تَعَالَى؛ قَالَ أَبُو  
عَبِيدَةَ: يَعْنِي قَرَابَةً مِنَ اللَّهِ مُشْتَبِكَةٌ كَاشْتِبَاكَ الْعُرُوقِ، شَبِيهَةٌ بِذَلِكَ بِجَازاً أَوْ إِتْسَاعاً.

و قال تحت (سبت، ١٤٠/٦):

و في تسمية النعل المُتَخَذَةُ مِنَ السَّبْتِ سَيْبًا اتَّسَاعٌ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: فَلَانِ يَلْبَسُ الصُّوفَ وَالْقُطْنَ  
وَإِلْبَرِيْسَمَ أَي الثِّيَابَ الْمُتَخَذَةَ مِنْهَا.

وتحت (طيب) في اللسان (٢٣٣/٨):

الطَّيْبُ، عَلَى بِنَاءِ فِعْلٍ، وَالطَّيْبُ، نَعْتٌ. وَفِي الصَّحَاحِ: الطَّيْبُ خِلَافُ الْحَيْثِ؛ قَالَ ابْنُ  
بَرِيٍّ: الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَسَعَّ مَعَانِيهِ، فَيُقَالُ: أَرْضٌ طَيِّبَةٌ لِئَلَّا تَصْلُحَ لِلنَّبَاتِ؛ وَرِيحٌ  
طَيِّبَةٌ إِذَا كَانَتْ لَيِّنَةً لَيْسَتْ بِشَدِيدَةٍ.

و تحت (رحب)، في اللسان (١٦/٥):

وَرَحْبَةُ الثَّمَامِ: مُجْتَمَعُهُ وَمَنْبَتُهُ. وَرَحَائِبُ الثُّخُومِ: سَعَةٌ أَقْطَارِ الْأَرْضِ.  
وَالرَّحْبَةُ: مَوْضِعُ الْعَيْبِ، بِمِثْلِ الْجَرِينِ لِلتَّمْرِ، وَكُلُّهُ مِنَ الْإِتْسَاعِ.

وتحت (ردع)، في اللسان (١٨٨/٥):

وَمَنْ جَعَلَ الرَّذْعَ الْعِنُقَ فَالْتَقْدِيرُ رَكْبٌ ذَاتُ رَذْعَةٍ أَي عُنُقُهُ فَحُذِفَ الْمِضَافُ أَوْ سُمِّيَ الْعِنُقُ  
رَذْعًا عَلَى الْإِتْسَاعِ.

وتحت (سهر)، في اللسان (٤٠٩/٦):

وَقَالُوا: لَيْلٌ سَاهِرٌ أَي ذُو سَهَرٍ، كَمَا قَالُوا لَيْلٌ نَائِمٌ؛ وَقَوْلُ النَّابِغَةِ:  
كَمَتُّكَ لَيْلًا بِالْجُمُومَيْنِ سَاهِرًا وَهَمَّيْنِ: هَمًّا مُسْتَكْتَنًا وَظَاهِرًا

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَاهِرًا نَعْتًا لِلَّيْلِ جَعَلَهُ سَاهِرًا عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ التَّوَسُّعِ فِي  
كَمَتُّكَ.

وتحت (كلم)، في اللسان (١٤٧/١٢):

وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ الْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْإِنْسَانِ؛ قَالَ:  
كَ فَصَبَّحْتَ، وَالطَّيْرُ لَمْ تَكَلِّمْ جَابِيَةً حُقِّقْتَ بِسَبِيلِ مُفْعَمٍ

وكانَّ الكلام في هذا الاتِّساع إنَّما هو محمول على القول، ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول؟

— تاج العروس من جواهر القاموس: وجاءت فكرة الاتساع اللغوي فيه، ضمن صور تعبيرية مختلفة مذكورة، بمفردات (اتسعوا — التوسع — الاتساع — اتساعا — يتسعون).

جاء تحت (شجب، ٣/٩٩):

«وكانوا يُسمون القربة شجباءً، وكانوا لا يُمسكون القربة إلا مُعلَّقةً، فالعود الذي تُعلَّق فيه هو المشجَّب حَقِيقَةً، ثم اتَّسعوا فَسَمَوْا ما تُعلَّق فيه الثيابُ مشجَّباً تشبيهاً به».

و جاء تحت (صرع، ٢١/٣٢٩):

«قال: أَعَدَى عَدُوًّا لك نفسك التي بين جنبيك، وهذا من الألفاظ التي نقلها اللغويون عن وضعها لِضَرْبٍ من التوسُّع والبخاز، وهو من فصيح الكلام لأنه لما كان الغضبانُ بحالة شديدة من العَيْظِ، وقد تارت عليه شهوة الغضب فَقهَرها بجلمه وصرَّعها بثباته، كان كالصرَّعة الذي يصرَّعُ الرجالَ ولا يصرَّعونه.»

و جاء تحت (بلط، ١٩/١٤٤):

«وفي حديث جابر: عقلت الجمل في ناحية البلاط؛ قال: البلاطُ ضرب من الحجارة تفرش به الأرض ثم سمي المكان بلاطاً اتَّساعاً، وهو موضع معروف.»

و جاء تحت (قول، ٢٢/٢٣٦):

«وقال ابن الأثيري اللُّغويُّ: قالَ يبيُّ بمعنى تكلم، وضرب، وغلب، ومات، ومال، واستراح، وأقبل، وهكذا نقله أيضاً ابن الأثير، وكلُّ ذلك على الاتِّساع والمجاز.»

ووردَ تحت (عرب، ٢/٣٣٩):

«والخاربُ: سارقُ الإبلِ خاصَّةً، ثم نُقلَ إلى غيرها اتَّساعاً.»

وتحت (خلع، ٢١/٤٤٤):

«وخلع الوالي، أي عزَّل، كما في الصحاح وقال ابن الأثير: سُمِّي الخلعُ والخليعُ هنا اتَّساعاً، لأنَّهُ قد لبسَ الخِلافةَ والإمارةَ ثم خَلَعها.»

وتحت (دثر، ١١/٢٧٠):

«الدُّثورُ: الدُّروسُ. وقد دَثَرَ الرَّسْمُ ودَثَرَ الشيءُ يدَثُرُ دُثوراً وأدَثَرَ: قَدَّمَ ودَثَرَ؛

واستعار بعض الشعراء ذلك للحسب اتساعاً فقال:

في فَيْتِيَةٍ بُسْطِ الْأَكْفِ مَسَامِيحٍ عِنْدَ الْقِتَالِ قَلْبِيئُهُمْ لَمْ يَدْتُرِ

أَي حَسْبُهُمْ لَمْ يَيْلَ وَلَا دَرَسَ».

وتحت (حرق، ٢٥/٢١٩):

«والحرق بالكسر والخريق كسكيت الرجل السخي الكريم الجواد يتحرق في السخاء يتسع

فيه وهو مجاز».

وتحت (بكر، ١٠/٢٣٦):

«منصوباً على أنه مفعول ثانٍ، أو إرادة خَيْرِ سَيْنَ، أو في سَيْنَ، فحذِفَ المُضَافُ أو الجارُّ

على الِوَجْهَيْنِ وَرَفَعَهُ على أنه جَعَلَ الصَّدْقَ لِلْسِّنِّ تَوْسَعًا».

موقف المعاصرين من ظاهرة التوسع اللغوي:

يعتقد المعاصرون أن التوسع اللغوي مظهرٌ من مظاهر التطور الدلالي، إذ أن ألفاظ اللغة \_

آية لغة \_ قلما تحتفظ بمعناها الأولى، ولا تُتَّسَعُ دلالتها أو تنكمش، كأن تخرج من معناها

الخاص الى معنى عام، أو بالعكس، أو تتعدد دلالاتها. (عبد اللطيف، ١٢٢٠ هـ. ق، ٨٦، ٨٧)

غير أنهم يختلفون في مناحي التوسع الدلالي، وأشكاله، ودوافعه. فصباحي الصالح

(ص ٢٩٢، ٣٠٢)، يعتبر الترادف والمشارك اللفظي والأضداد من مظاهر الاتساع في العربية،

لكنه لا يحده أو يعطي بياناً بالمساحة المسموحة لها في التوسع. والأمر نفسه عندما يتحدث عن

فكرة التوسع اللغوي، في باب النحت، أو الاشتقاق الكبار، فاسمعه يقول (ص ٢٦٤): «كلما

امتد الزمان بالناس ازداد شعورهم بالحاجة الى التوسع في اللغة عن طريق هذا الاشتقاق الكبار،

وانطلقوا يؤيدون (شرعية) ذلك التوسع اللغوي بما يحفظونه من الكلمات».

و إلى نفس الرأي يذهب رمضان عبد التواب (فصول، ... ص ٣٢٣)، وأحمد محمد قلدوره

(مدخل، ...، ٢٨٥، ٢٨٨)، ويقول الأخير عن الأضداد: «فالمثبتون للاضداد\_ كثرة، وأدلتهم وافرة.

وهم يعدّون الأضداد من باب الاتساع في كلام العرب. فالعرب تصرفت بالكلام لعل منها ما

نعرفها، ومنها ما نجهله».

و فندريس (ص ٢٤٢) يعالج مسألة التوسع من موقع وظيفي، ويقول: «الكلمة لها على

وجه العموم من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات»، ويرى أن الاستعمال المجازي هو من

أشكال التطور الدلالي للغة والذي يأتي عن طريق توسيع المعنى أو تضيقه أو نقله، ويرى أيضاً أن تضيق المعنى أو توسيعه يعد ضرباً من المجاز. (فندريس، ١٣٧٠ هـ - ق، ٢٥٦-٢٥٨)

و يرى نخبة من النقاد العرب المعاصرين، أن المجاز عند البلاغيين العرب القدامى، وعند (جان كوهن)، من النقاد الغربيين ليس الا «ما عناه الاسلوبيون من مفهوم (الاتساع)، حيث تكون إمكانية التعدد الدلالي للفظ أو التركيب اللغوي الواحد» (معتوق ١٠٥).

وإنما استحباب الشعراء والكتاب التجوز بما فيه من اتساع؛ ولأنه «يقطع هذه الرتبة التي تستولي على الكلمات التي أصابها كثرة الاستعمال» (عبد الجليل ١٤٠). خاتمة البحث والتناهي:

وبما نقرب من الإجابة على السؤال الذي طرحناه في بداية البحث:

هل يملك مصطلح التوسع اللغوي معيارية ثابتة؟ فنقول:

إن مصطلح التوسع اللغوي كان راسخاً عند الاوائل من علماء اللغة والنحو والبلاغة.

إن أغلب التعبيرات التي جاءت عن العلماء تشير إلى علة استعمالية (٨)، تُبين الحكمة من التوسُّع اللغوي، والفائدة من استخدامه.

إن المصطلح يستخدم بدلالات مختلفة، ولم ينحصر إطلاقه على جانب واحد من مسائل العربية، كالنحو، والبلاغة، واللغة. وهذا يعني أنه لم يرد عند العلماء والباحثين، بمفهوم واحد، متفق عليه؛ فهم يطلقونه تارة على المجاز العقلي، والمجاز المرسل، وغير المرسل، وتارة على غير ذلك (٩).

ونخلص من فحوى كلام العلماء إلى أن المجاز بمفهومه العام، هو الطريق إلى التوسُّع، ومثله الترادف والمشارك اللفظي، والنحت أو الاشتقاق الكبار، وأن القواعد التي يجب أن تحكم التوسع اللغوي، في الاستعمالات المجازية - وإن لم يصرح بها العلماء - هي نفسها التي جعلها العلماء، للمجاز بشقيه: المرسل وغير المرسل، كذا المجاز العقلي؛ لأن «التوسُّع، اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلها» (الطراز، ١٩٧).

الخاتمة

و تأسيساً على هذا، فإن التوسع اللغوي، أو الانزياح اللغوي، كما يسميه بعض المعاصرين (معتوق ٩٩)، ليس الا الغرض الذي يقصده الشاعر والناثر من أساليب التجوز، وغيرها. وما الاتساع أو التوسُّع في اللغة والكلام، في كلام الأقدمين الا وصف للعملية التي تخرج الكلمة



والتركيب بمقتضاها، بالجزء أو غيره، عن الحدود المرسومة لها، (الفاكهي ١٥). و (حدُّ الكلام)، عند العلماء يقابله (سعة الكلام) (الخصائص، ٢/٤٤٢)، وإنما يصار إلى الأخير بسائر الاساليب العدولية التي أقرها العلماء، كالجواز، والترادف، والاشتراك اللفظي وغيرها، مما يقتضيها الخطاب.

أنَّ المصطلح لم يجد المعيارية الثابتة، ولم يحظ بشروط المصطلح، وخصائصه الحديثة التي وضعها العلماء. ولم يمتلك معيارية المصطلحات اللغوية والنحوية والبلاغية الشائعة بين المحققين، لا عند القدامى منهم ولا المعاصرين. غير أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، الذي لا يرى قياسية التوسع، (الفروق اللغوية، ٢٢).

وللاجابة على السؤال الذي طرحناه آنفاً يمكننا أن نقول: إنَّ القول الجامع الذي تطمئن إليه النفس ويرتاح له الفكر عن التوسع، أنَّه خروج عن أصل اللفظ و الكلام، إلى غيره من ألوان الكلام، كالجواز، والمشارك اللفظي، والنحت.

و يبقى القول الفصل لمجامع اللغة ؛ لتخرج برأي موحد، ومفهوم متفق عليه، ينهي تعدُّد، و تباين التفاسير الموجودة، لمصطلح التوسع أو الاتساع.  
أما أنا فقد أدليت بدلوي. وأحمد الله، أولاً وأخيراً.

#### الهوامش

١- راجع جهود العلماء خاصة جهود المتكلمين المسلمين والفلاسفة في وضع المصطلحات: البيان والتبيين للجاحظ (ص، ١٠٦)، «وفلسفة اللغة عند الفارابي تأليف عفيفي» ص ١٠٨.

٢- يراجع: الكتاب (١/١٦٠، ١٧٥، ٢١٢، ٣٣٧، ٢٣٠، ٣٦٣، ٣٩٠، ٥١/٢).

٣- إكتفيت بنقل ما يتسع له مجال المقال، خشية الإطالة، فالتراجع في المعاجم التي اكثرت الاشارة اليها كاللسان، وتاج العروس.

٤- لقد أفدنا من هذا الكتاب القيم، فحقَّ التنويه به.

٥- يراجع الخصائص، صص ١/٢٢، ٢٣، ٦٤، ١٣٣، ٢٥٦، ٢٩٠، انظر: ٢/٣٦٢،

٢٠٤، ١٧٧، و أيضاً: ٣/٣١٠، ١٨٩، ٤٦)

٦- يراجع أيضاً، المثل السائر، ١/٥٨، ٣٥٦، ٣٧٠، ٣٦٦، ٣٦٣

- ٧- راجع للمزيد: الطراز ( ١/٧٧، ٨٢)، وكذلك أبي حاتم الرازي، كتاب (الزينة في الكلمات الاسلامية )، الذي يرى أيضاً: أن التوسع لون من المجاز (ص٧٤).
- ٨ - للمزيد يراجع، محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ٢٧٦.
- ٩- يراجع ما استشهدنا به من كلام ابن رشيق، (العمدة، ٢/١١٥)، وابن الانباري (الاضداد ٨، ٧)، والطراز ١/١٩٧، وغيرها.

## المصادر و المراجع

## القرآن الكريم

١. ابن أبي الاصبغ المصري، (١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م)، "تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن" ٥٨٥-٦٥٤ هـ ، حققه الدكتور حفني محمد شرف \_ القاهرة.
٢. ابن الأثير، ضياء الدين، "اللمل السائر في أدب الكاتب و الشاعر"، تقديم و تعليق: دكتور احمد الحوي و دكتور بدوي طبانة، دار نمضة مصر للطباعة والنشر، ط٢، بلات.
٣. ابن جني، ابو الفتح عثمان، "الخصائص"، حققه محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، بلات.
٤. \_\_\_\_\_، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، "سِرُّصنَاعَةِ الاعراب"، تحقيق محمدحسن محمد حسن اسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
٥. ابن دريد، أبوبكر بن الحسن، (١٩٨٧م)، "الجمهرة في اللغة"، تحقيق الدكتور رمزي منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط١.
٦. ابن رشيق القيرواني، أبو علي الحسن (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٥م)، "العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده"، تحقيق د.عبد الحميد هندراوي، بيروت، المكتبة العصرية.
٧. ابن سيده، أبو الحسن بن اسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده (٢٠٠٠ م)، "المخكم والمحيط الأعظم"، تحقيق عبد الحميد هندراوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
٨. ابن عباد، الصاحب، (١٩٧٥م)، "المحيط في اللغة"، تحقيق الشيخ محمدحسن آل ياسين، بغداد.
٩. ابن منظور الافريقي، (١٩٨٨م)، "لسان العرب"، علق عليه علي شيري، بيروت، دار احياء التراث العربي.
١٠. أبو حاتم الرازي، احمد بن حمدان، "كتاب الزينة في الكلمات الاسلامية"، تحقيق عبد الله سلوم السامرائي بلات بلاط.
١١. الأزهرى، ابومنصور محمد بن احمد، (٢٠٠٠م)، "تهذيب اللغة"، اشراف محمد عوض، بيروت، دار احياء التراث العربي، ط١.
١٢. الأنباري، محمد بن القاسم، (١٩٩٨م)، "كتاب الأضداد"، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.
١٣. التهانوي، الأجل المولوي محمد علي بن علي، (١٩٨٤م)، "كتاب كشاف اصطلاحات الفنون"، اسنبول، دار قهرمان للنشر والتوزيع.
١٤. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، "البيان والتبيين"، تحقيق حسن السندي، مصر - القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، ط ١٣٤٥، ١٩٢٦.

١٥. الجرجاني الحنفي، السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني، "التعريفات"، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.
١٦. الجرجاني، الامام عبد القاهر، (١٩٧٨ م)، "دلائل الاعجاز"، تصحيح السيد محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٨هـ .
١٧. \_\_\_\_\_، "أسرار البلاغة"، دراسة و تحقيق الدكتور علي رمضان الجرمي، مالطا، ٢٠٠١ م.
١٨. الجوهري، اسماعيل بن حماد، "الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)"، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، مصر، دار الكتاب العربي، ١٩٥٦ م.
١٩. حسان، الدكتور تمام، "اللغة بين المعيارية والوصفية"، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨ م.
٢٠. الوّازي، الشيخ أبي الحسن احمد بن فارس بن زكريا، "الصاحي"، تحقيق السيد احمد صقر، القاهرة، طبع مطبعة الباي الحلبي وشركاه، بلات.
٢١. \_\_\_\_\_، (١٩٩٤ م)، "مجمّل اللغة"، حققه الشيخ شهاب الدين أوعمر، بيروت، دار الفكر، بلاط، ١٤١٤هـ .
٢٢. \_\_\_\_\_، (١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م)، "مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي و أولاده، ط٢.
٢٣. الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (١٣٨٥هـ — ١٩٦٥م)، "تاج العروس من جواهر القاموس"، تحقيق عبد الستار احمد فراج، الكويت، دار الهداية.
٢٤. الزمخشري، جار الله ابي القاسم محمود بن عمر، "أساس البلاغة"، بيروت، دار صادر — ١٣٨٥هـ — ١٩٦٥م.
٢٥. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمر (١٩٧٧ م)، "الكتاب (كتاب سيبويه)"، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢.
٢٦. السبكي، بماء الدين، "عروس الافراح ضمن"، شروح التلخيص، بيروت، نشر دار الاشاد الاسلامي، بلات).
٢٧. السيوطي جلال الدين (١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م)، "الأشباه والنظائر في النحو"، راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحيني، بيروت ط ١.
٢٨. \_\_\_\_\_، (١٣٩٦هـ — ١٩٧٦م)، "الاقتراح في علم اصول النحو"، تحقيق الدكتور احمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، ط ١.
٢٩. \_\_\_\_\_، "المزهر في علوم اللغة و أنواعها"، تحقيق محمد جاد المولى و زميليه، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، بلات.

٣٠. الصالح: الدكتور صبحي (١٩٧٦م)، "دراسات في فقه اللغة"، بيروت، دار العلم للملايين، ط٦.
٣١. عبد التواب، دكتور رمضان (١٩٩٩م)، "فصول في فقه العربية"، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٦.
٣٢. عبد الجليل، محمد بدري، "الجزء وأثره في الدرس اللغوي"، بيروت، دار النهضة العربية.
٣٣. عبد اللطيف (١٤٢٠هـ)، "الدكتور محمد حماسة"، النحو الدلالي، القاهرة، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٤. عبد النور، جبور (١٩٨٤م)، "المعجم الادبي"، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢.
٣٥. العبيدي، الدكتور عادل هادي حمادي، "التوسع في كتاب سيوية"، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، بلات.
٣٦. العسكري، أبو هلال (١٣٥٣هـ)، "الفروق اللغوية"، ايران \_ قم، منشورات مكتبة بصيري.
٣٧. العلوي اليمني، السيد الامام يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم (١٩٨٢م)، "الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز"، بيروت، دار الكتب العلمية.
٣٨. عفيفي، الدكتورة زينب (١٩٩٧م)، "فلسفة اللغة عند الفارابي"، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٩. الفاكهي، جمال الدين عبد الله ابن احمد (١٤١٧هـ \_ ١٩٩٦م)، "شرح الحدود النحوية"، تحقيق الدكتور محمد الطيب الابراهيم، بيروت، دارالنفائس، ط١.
٤٠. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد (١٤٠٥هـ)، "كتاب العين"، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور ابراهيم السامرائي، ايران \_ قم، منشورات دار الحجر، ط١.
٤١. فندريس، اللغة (١٣٧٠هـ \_ ١٩٥٠م)، "تعريب عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص"، القاهرة، مكتبة الانجلو.
٤٢. الفيروزآبادي، العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب (١٩٩١م \_ ١٤١٢هـ)، "القاموس المحيط"، بيروت، دار احياء التراث العربي، ط١.
٤٣. القالي البغدادي، أبو علي اسماعيل بن القاسم، (١٩٧٥م)، "البارع في اللغة"، تحقيق هاشم الطعان، بيروت، دار الحضارة العربية، ط١.
٤٤. قدورة، الدكتور احمد محمد (١٤٢٠هـ \_ ١٩٩٩م)، "مدخل الى فقه اللغة العربية"، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط٢.
٤٥. مطلوب، الدكتور أحمد (١٤٢٣هـ \_ ٢٠٠٢م)، "في المصطلح النقدي"، بغداد، منشورات الجمع العلمي، مطبعة الجمع العلمي.
٤٦. المعنوق، احمد محمد (٢٠٠٦م)، "اللغة العليا دراسة نقدية في لغة الشعر"، السدار البيضاء \_ المغرب، المركز الثقافي العربي، ط١.